جامعة ديالى
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ

تاريخ العراق المعاصر

الأستاذ المساعد الدكتور
قحطان حميد كاظم

١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

المحاضرة الرابعة عشرة

التطورات السياسية الداخلية ١٩٣٣-١٩٣٩

أولاً : تتويج الأمير غازي ملكاً على العراق :

حالما وصلت برقية نوري السعيد ورستم حيدر التي تنبئ بوفاة الملك فيصل ، تقاطر على القصر الملكي كل من : رئيس الوزراء (رشيد عالي الكيلاني) وكل من الوزراء (ياسين الهاشمي) و(جلال بابان) و(عبد المهدي) و(محمد أمين زكي)وكذلك رئيس مجلس النواب(جميل المدفعي)ورئيس أركان الجيش (طه الهاشمي) وعدد آخر من الشخصيات السياسية ، بالإضافة إلى رئيس الديوان الملكي ، حيث قدموا للأمير غازي التعازي بوفاة والده الملك فيصل ، وجرى في الوقت نفسه تحليف الأمير غازي اليمين القانونية ليصبح ملكاً على العراق خلفاً لوالده ، ثم أصدرت الحكومة البلاغ التالي :

((جرى تحليف سمو الأمير غازي ، ولي العهد ، في الساعة العاشرة من هذا اليوم وفقاً للمادة ٢١ من القانون الأساسي ، وأصبح متوجاً ملكاً على العراق ، باسم الملك غازي الأول أبن الملك فيصل الأول ، في ٨ أيلول ١٩٣٣)) .

كما جرت حفلة التتويج في الساعة الواحدة ظهراً ، واقتصرت الحفلة على أعضاء الوزارة ، ورؤساء الوزارات السابقون ، ورئيسا مجلسي النواب والأعيان ، وكبار ضباط الجيش ، وعدد من العلماء ، وسفراء وقناصل الدول الأجنبية .

وفي ١١ أيلول ١٩٣٣ دُعي مجلسي النواب والأعيان إلى عقد اجتماع مشترك ، حيث جرى أمامهما تحليف الملك غازي اليمين الدستورية ، وفقاً للمادة ٢١ من القانون الأساسي ، وبذلك أصبح الأمير غازي ملكاً دستورياً على العراق .

نبذة عن حياة الملك غازي :

ولد الأمير غازي في مدينة مكة المكرمة ،في ٢١ آذار سنة ١٩١٢، ونشأ في كنف جده الملك حسين بن علي . تعلم القرآن على يد الشيخ ياسين البيسوني ثم درس اللغة العربية على يد الأستاذ حسن العلوي .وفي عام ١٩٢٣ غادر الأمير غازي مكة متوجهاً إلى عمان ، حيث عاش في كنف عمه الأمير عبد الله أمير شرق الأردن ، وبقي هناك حتى

عام ١٩٢٤ ، حيث أنتقل إلى العراق بعد أن حضر وفد رسمي عراقي كبير يمثل البلاط الملكي والحكومة في تشرين الأول ١٩٢٤ لمرافقته إلى العراق .

وصل إلى بغداد يوم ٥ تشرين الأول ، حيث جرى له استقبالاً رسمياً بوصفه ولي للعهد ، وتولت تربيته (المس فيلي) البريطانية، ودرس على يدها اللغة الإنكليزية .

وفي عام ١٩٢٦ غادر الأمير غازي إلى لندن للدراسة في كلية(هارو) ، وأمضى في دراسته ثلاث سنوات عاد بعدها إلى العراق في تشرين الأول ١٩٢٨ ، حيث دخل الكلية العسكرية ، وتخرج منها برتبة ملازم ثانٍ ،والتحق بهيئة المرافقين العسكريين في البلاط الملكي .

وفي ٥ حزيران ١٩٣٣ ناب الأمير غازي عن والده لأول مرة في إدارة شؤون البلاد ، ولعب دوراً كبيراً في القضاء على الحركة الآشورية ، مما أثار حنق الإنكليز وغضبهم من تصرفه إزاء التمرد.حاول نوري السعيد جاهداً منع تولي الأمير غازي الملك خلفاً لوالده ، وأراد تنصيب عمه الأمير زيد مكانه ، إلا انه فشل في مسعاه بسبب معارضة الحكومة وخاصة رئيسها السيد رشيد عالي الكيلاني . [١]

ثانياً : استقالة حكومة الكيلاني ،وتكليفه من جديد بتشكيل الوزارة :

بمناسبة تسلم الملك غازي سلطاته الدستورية ، وحسبما نص عليه الدستور ، قدم رشيد عالي الكيلاني استقالة حكومته إلى الملك غازي في ٩ أيلول ١٩٣٣ ، وتم قبولها ، وكلف الملك غازي السيد رشيد عالي الكيلاني من جديد بتأليف الوزارة في اليوم نفسه ، وجاءت الوزارة الجديدة على الوجه التالي :

١ . رشيد عالي الكيلاني . رئيساً للوزراء .

٢ . حكمت سليمان . وزيراً للداخلية .

٣ . ياسين الهاشمي . وزيراً للمالية .

٤ . محمد زكي البصري . وزيراً للعدلية .

٥ . نوري السعيد . وزيراً للخارجية .

٦ . رستم حيدر . وزيراً للاقتصاد والمواصلات .

٧ . جلال بابان . وزيراً للدفاع .

٨ . السيد عبد المهدي . وزيراً للمعارف .

ويلاحظ أن الوزارة الجديدة جاءت من نفس التشكيلة السابقة ، في وقت كان الشعب العراقي ينتظر من الوزارة الجديدة في ظل الملك غازي مواقف جديدة ضد الهيمنة البريطانية ، والقيود التي فرضتها بريطانيا على العراق ، بموجب المعاهدة العراقية البريطانية الموقعة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، لكن الشعب العراقي أصيب بخيبة أمل كبيرة عندما تحدث الكيلاني لأول مرة بعد تشكيله الوزارة قائلاً :

((إن السياسة التي سارت عليها البلاد تحت قيادة الملك فيصل ، والتي من أهم أركانها الاعتماد على الصداقة بين المملكتين الحليفتين ، العراق وبريطانيا العظمى والتي صادق عليها مجلس الأمة سوف لا يطرأ عليها أي تغيير ....الخ)) .

كان الشعب العراقي يتوق إلى تعديل بنود معاهدة ١٩٣٠ بما يعزز استقلال البلاد والتخلص من الهيمنة البريطانية ، ولذلك فقد تعرضت وزارة الكيلاني إلى انتقادات شديدة من جانب الصحافة ، ومن جانب الحزب الوطني بزعامة جعفر أبو التمن الذي كان قد تحالف مع الإخائيين في معارضة بنود المعاهدة ، فقد أصيب أبو التمن بخيبة أمل مريرة دفعته إلى اعتزال السياسة ، وأصدر بياناً بذلك في ١ تشرين الثاني ١٩٣٣ ،وعلى أثر ذلك أتخذ الحزب قراراً بإيقاف نشاطه في مؤتمره الذي انعقد في ٥ تشرين الثاني من نفس العام [٢].

وفي الوقت الذي أحزنت سياسة الحكومة أبناء الشعب ، وقواه الوطنية، فإن الإنكليز استقبلوا بيان رئيس الحكومة بسرور بالغ ، ولاسيما وأنهم كانوا قلقين من تشكيل الوزارة ، وتوقعوا أن تحدث مفاجئات غير سارة على عهد الملك غازي .

أما رئيس الوزراء الكيلاني فقد ردَّ على منتقديه بأن ما جاء في بيانه لا يعني أبداً عدم العمل على تعديل بنود معاهدة ١٩٣٠ ، وأدعى أنه قصد من بيانه تطمين بريطانيا التي كانت تشعر بالقلق عند تشكيل أول وزارة على عهد الملك غازي .

وفي ١ تشرين الثاني ١٩٣٣ افتتح المجلس النيابي دورته ، وألقى الملك غازي لأول مرة خطاب العرش الذي تضمن استعراضاً لجهود الملك فيصل في إقامة الكيان العراقي ، وما قدمه من أجل حرية العراق واستقلاله !! ، ثم تناول بعد ذلك العلاقات العراقية البريطانية مبدياً حرصه على توثيق تلك العلاقة ، والسير على خطى والده الملك فيصل ، ثم عرج **بعد** ذلك على الحركة الآشورية ، وأثنى على جهود الحكومة في قمعها .

ثالثاُ:الكيلاني يطلب حل البرلمان والإنكليز يرفضون واستقالة الحكومة

حاول رشيد عالي الكيلاني حل البرلمان ،وإجراء انتخابات جديدة، تضمن له الأكثرية في المجلس ، وتقدم بطلب إلى الملك غازي بهذه الرغبة . فلما بلغ الخبر السفير البريطاني سارع إلى توجيه تحذير إلى الملك غازي من مغبة الأقدام على حل البرلمان خوفاً من أن يأتي الكيلاني ببرلمان يضم أكثرية من الإخائيين . [٣]

كما حذر الملك(عبد الله)إبن أخيه الملك غازي من الأقدام على هذه الخطوة ، جاء ذلك في رسالة بعث بها إليه ، وجاء فيها :

((إن عليك أن لا تحل المجلس تحت أي ظرف كان ، وإلا ستظهر الحاجة إلى إعادة الانتخاب من جديد ، وعندها ستواجه الصراعات الحزبية)) . [٤]

كما وقف رئيس الديوان الملكي علي جودت الأيوبي إلى جانب رفض الحل واستطاع إقناع الملك بذلك . وعليه فقد رفض الملك غازي طلب الكيلاني بحل المجلس وأبلغه أن المجلس لم يبدِ أي موقف معارض للحكومة لكي تطلب حله . وهكذا لم يكن أمام حكومة الكيلاني سوى تقديم استقالتها في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣ ، وتم قبول الاستقالة في نفس اليوم ، لكن الملك آثر أن يبقي العلاقة مع الإخائيين ، الذين عملوا معه جنباً إلى جنب في قمع الحركة الآشورية ، وعليه فقد كلف زعيم الإخائيين ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة الجديدة ، لكنه اشترط عليه الإبقاء على المجلس النيابي الحالي .

لكن ياسين الهاشمي رفض هذا الشرط ،وبالتالي رفض قبول المنصب .

الهوامش والمصادر

(١) عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٤ ، ص ٨٠.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) مذكرات توفيق السويدي ،المصدر السابق،ص ٢٧١ .

(٤) عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية ،المصدر السابق، ج٤،ص ٢٠٢ .